

هل يحتاج القطاع المصرفي اللبناني إلى مزيد من عمليات الدمج؟

تشهد دول الخليج العربية موجة من الاندماجات المصرفية، سواء ضمن تلك الدول او في ما بينها. ويتم اعتماد هذه السياسة لانشاء تكتلات مصرافية كبرى تمتلك إمكانات ضخمة تعزز قدرتها التنافسية على الصعيدين الاقليمي والولبي. وبشكل خاص، شهدت دول الخليج خلال السنين الماضيتين عمليات اندماج عملاقة (mega-mergers) في ما يأتي عرض لبعضها. في نيسان 2017، اندمج بنك الخليج الأول (الاماراتي) وبنك أبوظبي الوطني لينشأا عندهما بنك أبوظبي الأول، اكبر مصرف إماراتي وثاني اكبر مصرف عربي من حيث الموجودات التي بلغت نحو 203 مليارات دولار بنهاية العام 2018. وأخيرا، أعلنت 3 مصارف اماراتية هي أبوظبي التجاري والاتحاد الوطني ومصرف الهلال نيتها الاندماج وتكون مجموعة مصرافية جديدة، ستصبح ثالث اكبر مصرف في الإمارات وخامس اكبر مصرف في الخليج بأصول 114 مليار دولار. وفي تشرين الأول 2018، تم التوقيع على صفقة الاندماج بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول (ال سعودي)، ليشكلا ثالث اكبر مصرف في السعودية من حيث الموجودات (77 مليار دولار) والقيمة السوقية (17 مليار دولار). وفي ايلول 2018 أعلن بنكا بروة (القطري) وقطر الدولي، توقيع اتفاق اندماج سينشا عنه كيان مصرفي جديد بأصول 22 مليار دولار. وتتجري حالياً محادثات بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتعدد (البحريني) لاستحواذ الاول على الثاني، لينشأا عندهما تحالف مصرفي خليجي بأصول 93 مليار دولار.

في ظل هذا التوجه الاقليمي لعمليات دمج المصارف وخفض عددها، أين لبنان من هذا الامر؟

ازدحام القطاع المصرفي اللبناني بالمصارف وفروعها

يتتألف القطاع المصرفي اللبناني من 65 مصرفًا مسجلًا على لائحة المصارف لدى مصرف لبنان، الا ان المصارف العاملة فعلاً هي 61 مصرفًا. وتضم المصارف العاملة 46 مصرفًا لبنانياً و 15 مصرفًا عربياً واجنبياً. أما بالنسبة الى النشاط، فتقسم المصارف العاملة الى 38 مصرفًا تجاريًا تقليدياً، و4 مصارفًا إسلامية، و13 مصرفًا للاعمال، و3 مصارف للصيغة الخاصة و3 مصارف متخصصة. وهذا العدد من المصارف يفوق على نحو كبير ما هو موجود في معظم الدول العربية. ويحتل لبنان المرتبة الثانية بين الدول العربية في عدد المصارف بعد العراق (تعمل فيه 10 مصارف لبنانية) والبحرين (فيها عدد كبير من مصارف الاعمال الصغيرة).

ولبنان هو من أكثر الدول العربية "ازدحاماً" بعد المصارف وحتى مقارنة بالدول ذات القطاعات المصرفية الأكبر من حيث الموجودات، ولذلك يصح اطلاق صفة overbanked عليه. ونشير إلى أن متوسط حجم المصرف في لبنان هو حوالي 4 مليارات دولار، فيما يبلغ حوالي 4.5 مليارات في عمان، و5.1 مليارات في ليبيا، و6 مليارات في المغرب، و6.4 مليارات في الجزائر، وهي قطاعات مصرافية يقل حجم موجوداتها عن القطاع المصرفي اللبناني. هذا طبعاً عدا عن القطاعات المصرفية الأخرى الاعظم.

كذلك الامر بالنسبة الى عدد فروع المصارف، حيث تشير بيانات البنك الدولي الى ان نسبة الفروع الى عدد السكان كانت 24.1 فرعاً لكل 100,000 شخص بالغ في لبنان عام 2016، فيما بلغت هذه النسبة 4.1 في اليمن (2015)، 3.4 في السودان (2015)، 4.1 في العراق (2016)، 4.5 في سوريا (2013)، 4.5 في مصر (2015)، 8.6 في السعودية (2016)، 11.7 في قطر (2016)، 12.4 في الامارات العربية (2016)، 14.3 في الكويت (2016)، 14.8 في عمان (2015)، 15.1 في الاردن (2016)، 19.7 في تونس (2015)، و24.7 في المغرب (2016).

مقارنة الحصة السوقية والأداء للمصارف الصغيرة والكبيرة

يتراافق وجود عدد كبير من المصارف العاملة في لبنان مع تفاوت في الحصة السوقية وكذلك في الأداء. ومع انه من غير المنطقي توقع ان يكون لجميع المصارف حجم او أداء مشابه، الا ان الفرق شاسع جداً بين المصارف اللبنانية. ولتبين ذلك، نشير الى ان بيانات نهاية العام 2017 اظهرت ان اكبر 3 مجموعات مصرافية كانت تدير حوالي 38% من الموجودات المجمعة للقطاع، وакبر 5 مجموعات 53%， واكبر 10 مجموعات 8.81%

كما يمكن تبيان الفارق الكبير في أداء المصارف اللبنانية تبعاً لحجمها في التحليل التالي. تضم المصارف التجارية اللبنانية 27 مصرف، وعند تقسيمها بحسب الحجم إلى 3 مجموعات متساوية من حيث العدد، يظهر ما يأتي. بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية للمجموعة الأولى (التي تضم أكبر 9 مصارف) 11.64% بنهاية العام 2017، وللمجموعة الثانية (التي تضم ثاني أكبر 9 مصارف) 9.19%， وللمجموعة الثالثة (التي تضم أصغر 9 مصارف) 3.61%. بلغ العائد على الموجودات للمجموعة الأولى 0.99%， وللثانية 0.74%， وللثالثة 0.39%. كما بلغ متوسط نسبة الكلفة إلى الإيراد 48.10%， و58.09%， و80.15% للمجموعات الثلاث على التوالي. ومتوسط نسبة نفقات الموظفين إلى الموجودات 0.73%， و0.74%， و0.98% على التوالي. ومتوسط نسبة مخصصات خسائر القروض إلى مجمل القروض 6.20%， و6.75%， و9.75% على التوالي. أما بالنسبة إلى متوسط نسبة كفاية رأس المال فقد بلغت 16.28%， و15.99%， و14.74% على التوالي. تدل كل هذه الأرقام على تدني الربحية وكفاية رأس المال من جهة، وزيادة الكلفة التشغيلية ومخاطر الائتمان من جهة أخرى، كلما صغر حجم المصرف، والعكس صحيح.

هل يتحمل القطاع المصرفي اللبناني المزيد من عمليات الدمج؟

ان وجود عدد كبير من المصارف وضعف أداء المصارف الصغيرة مقارنة بالمصارف الاكبر، ربما يبرهن ضرورة اطلاق موجة جديدة من عمليات الاندماج، والتي لن تكون الاولى، إذ شهد لبنان عمليات دمج واستحواذ خلال فترة التسعينيات بتشجيع من مصرف لبنان لقادري تصفية مصارف وصلت الى حدود التعثر آنذاك. فيبين عامي 1994 و1999، حصلت 22 عملية دمج مصرفي (عدا عن الاستحواذات). كما استمر هذا المنحى لاحقاً وإن بوتيرة أقل، ليصل مجموع عمليات الدمج الى 44 حتى عام 2016. وربما نشأت مخاوف من آثار تلك الاندماجات على المنافسة في القطاع المصرفي، لما أنتجه من كيانات كبيرة قد تقوم باعتماد سياسات احتكارية. الا ان هذا الامر لم يحصل على الاطلاق. ولتبين ذلك، وللحدق من اثر عمليات الدمج المذكورة على المنافسة في القطاع المصرفي، فمنا باحتساب مؤشر Herfindahl-Hirschman Index الذي يقيس نسبة الترکز (concentration) ويستند الى الحصة السوقية، وذلك لقطاع المصارف التجارية خلال الفترة 1994-2017. وكما يظهر من الرسم البياني 1 ، فعلى رغم زيادة المؤشر من 467 نقطة عام 1994 الى 833 نقطة عام 2017، الا انه لا يزال بعيداً جداً عن الحد الأقصى للمؤشر وهو 10,000 نقطة. ولذلك، لا يزال قطاع المصارف التجارية في لبنان يتميز بمستوى ترکز منخفض.

ولمزيد من التحليل، قمنا بمقارنة مؤشرات الترکز والقوة السوقية (market power) للمصارف اللبنانية مع المصارف العربية بالاستناد الى بيانات البنك الدولي. يعرض الجدول الرقم 2 اربعة من اهم المؤشرات التي تدل على الترکز وسلوك المصارف و/او قدرتها على اعتماد سياسات احتكارية. اولاً، بالنسبة الى الحصة السوقية لأكبر 5 مصارف، احتل لبنان المرتبة ما قبل الاخيرة بين الدول العربية (اي ان لديه نسبة ترکز منخفضة).اما بالنسبة الى مؤشر Lerner الذي يقيس "القوة التسعيرية" للمصارف او اعتمادها سياسات احتكارية، فيظهر ان مصارف لبنان لديها ادنى قوة تسعير بين المصارف العربية. وبالنسبة الى هامش الفائدة الصافي، يأتي لبنان في المراتب الدنيا.اما بالنسبة الى المؤشر الاهم وهو H-statistic الذي يقيس درجة الاحتياط/المنافسة، فيظهر ان القطاع المصرفي اللبناني هو من اكثر القطاعات المصرفية العربية "تنافسية" (اذ كلما اقترب المؤشر من واحد يكون القطاع اكثر تنافسية).

جميع المؤشرات اعلاه تدل على ان القطاع المصرفي اللبناني يتميز بدرجة منخفضة من الترکز ودرجة عالية من التنافس، ما يفسح مجالاً واسعاً جداً امام المزيد من عمليات الدمج بين المصارف، على اختلاف ملكيتها او نشاطها. مع الاشارة الى ان من العوامل التي ادت الى تقييد الترکز في القطاع المصرفي هو عدم سماح مصرف لبنان بحصول اندماجات بين المصارف الكبيرة وكذلك التأسيس المستمر لمصارف بالتوازي مع خروج مصارف من السوق.

خلاصة

تساعد عمليات اندماج جديدة بين المصارف في لبنان في تأسيس كيانات مصرافية كبيرة قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً وجبه التحديات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تواجه لبنان. كذلك، سيساعد الدمج المصارف على تطبيق المعايير والقواعد الدولية، خصوصاً بازل 3، ومعايير مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الاموال، والمعايير المحاسبي الدولي IFRS9. ان ارتفاع تكاليف الامتنال وتطبيق المعايير الدولية، وتسرع وتيرة الابتكارات التكنولوجية، وال الحاجة إلى اعتماد اطر اقوى للحكومة ستزيد التكاليف التشغيلية للمصارف، قد لا تكون جميعها قادرة على تلبيتها. اخيراً، على رغم صغر حجم لبنان جغرافياً، وديموغرافياً، واقتصادياً، فيما ان المصارف اللبنانية الكبيرة هي بالفعل مصارف إقليمية وليس محلية فقط، قد يكون من المفيد السماح بعمليات دمج كبيرة (mega-mergers) تؤدي الى انشاء كيانات مصرافية كبيرة تتبع اقليمياً ودولياً. سويسرا واسكتلندا نموذجان.

جدول 2: مؤشرات الترکز والقرة السوقية للمصارف العربية

الحصة السوقية لـ 5 مصارف (مؤشر 2016) (مؤشر

) H-statistic (2014) LERNER (2014) هامش الفائدة الصافي (2016)

لبنان 66,58 0,22 2,65 0,55

مصر 67,68 0,29 3,68 0,74

البحرين 79,25 0,36 2,76 0,96

الامارات العربية 60,87 0,59 2,79 0,76

الجزائر 63,82 0,55 3,49 0,81

الأردن 39,55 0,34 3,09 0,75

السعودية 51,78 0,58 2,58 0,77

الكويت 30,34 0,58 2,69 0,99

قطر 41,78 0,49 2,10 0,96

تونس 45,41 0,40 2,46 0,55

اليمن غير متوفر غير متوفر 2,12 غير متوفر

عمان 39,75 0,42 2,79 0,90

ليبيا 96,37 غير متوفر 2,75 غير متوفر

سوريا 81),54 (0,62 1,02 0,84

العراق 56,00 غير متوفر 2,96 غير متوفر

المغرب 44,50 0,29 2,01 0,81

السودان 43,19 1,40 17,22 0,96

باحث في الشؤون المصرفية والنقدية.